مجلة التراث

J-ALT

2018/ Vol:8 N°01

Available online at http://www.asjp.cerist.dz

ضرورة التجديد الفقهي عند الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء
-الأسباب والنتائج-

سعدون شعيب جامعة الحاج لخضر باتنة 1. الجزائر.

مـقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد: فيعتبر الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء من الفقهاء البارزين الذين اقترن اسمهم بالتجديد الفقهي بكل مظاهره، والسبب في سلوكه سبيل التجديد هو طبيعة مسيرته العلمية والعملية والحالة الاجتماعية والسياسية التي عاشها ورغبته في التغيير، ولقد آمن بضرورة التجديد ومارسه حتى عدَّه بعضهم مجدد الفقه في العصر الحديث.

ولقد كان لبعض الظروف تأثيرا عليه جعلته يؤمن بضرورة التجديد ويمارسه، ولكن ما هي هذه الظروف والعوامل التي أثرت فيه ودفعته للتجديد وجعلته يسلك هذا الطريق؟ وما هي رؤيته للتجديد الفقهي ومدى أهميته عنده؟ وما هي مظاهر التجديد الفقهي التي مارسها؟

أهدف من دراستي هذه إلى إعطاء لمحة عن مظاهر التجديد التي مارسها الشيخ الزرقاء، والعوامل التي جعلته يؤمن بحتمية تجديد الفقه الإسلامي وضرورته.

وقد وزعت دراستي على ثلاثة مطالب تناولت في المطلب الأول العوامل التي دفعت الشيخ إلى تجديد الفقه، وفي المطلب الثاني ضرورة التجديد كما يراها الزرقاء، ليكون المطلب الثالث بعض مظاهر التجديد التي مارسها في مسيرته العلمية، ثم ختمت هذا البحث بالنتائج التي خَلُصْت إليها.

المطلب الأول: عوامل دفعت الشيخ مصطفى الزرقاء إلى التجديد.

لقد عاش الشيخ مصطفى الزرقاء ظروفا صنعت منه مجدِّدا سعى للتجديد و عاش من أجله، حيث كان ينادي به ويعيب على من يعيش بفقه زمن غير زمنه، وسأذكر بعض هذه العوامل التي دفعته للتجديد في ما يلي:

الفرع الأول: حضوره فترة ترك العمل بالشريعة الإسلامية و الطعن فيها.

يعتبر الشيخ مصطفى ممن عاش المرحلتين; مرحلة تطبيق الشريعة الإسلامية (مجلة الأحكام العدلية) ومرحلة ترك العمل بها، فقد كانت مجلة الأحكام العدلية هي القانون المدني العام المطبق في سوريا آنذاك إلى أن أصدر القانون المدني السوري الجديد في عهد الانقلاب العسكري الأول الذي حدث في سوريا في 30 مارس 1949م، وهذا القانون مستمد من القانون المدني المصري المستمد من القوانين الغربية (1)، وقد ساء هذا الفعل الشيخ – كغيره من معاصريه – وجعله يسعى إلى تجديد التأليف في الفقه تأليفا مبسطا يبرز فضل الشريعة الإسلامية على القوانين الوضعية، وتميزت مؤلفاته كلها بمميزات تخدم هذا الهدف، ومن هذه المميزات على سبيل المثال:

– إبراز مميزات الشريعة الإسلامية في المواضيع الكبرى ليتجلى الفرق بينها وبين القوانين الوضعية الأخرى ويبرز كذلك مميزاتها في فتاويه للسائلين.

– الموازنة الدقيقة بين التعريفات الفقهية والقانونية ليبين سبق الفقهاء في التدقيق اللفظي.

– الاهتمام بتعليل الأحكام خاصة الاستثناءات حتى يبين معقولية الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: تدريسه الفقه الإسلامي في الجامعة للمبتدئين ولغير المختصين.

إن من أهم الأسباب التي جعلت الشيخ مصطفى الزرقاء يتوجه إلى تجديد التأليف في الفقه وتبسيطه أنه دَرَّس الفقه للمبتدئين فيه من طلبة الجامعة ولغير المختصين من طلبة القانون والحقوق، حيث رأى أنه من الضروري تبسيط صياغة الفقه الإسلامي وإلباسه حلة عصرية تتماشى مع الأذواق القانونية الحديثة، وقد بين ذلك عندما ذكر هدفه من الصياغة الجديدة في قوله (وهدفي فيه أن أقلب صياغة الفقه الإسلامي، فأبني من قواعده ومبادئه نظرية عامة على غرار نظرية الالتزام العامة في الفقه القانوني الأجنبي،...ذلك لأن الحقوق المدنية التي يطلق عليها اسم ((القانون المدني)) هي أس الدراسات والمدارك الحقوقية جميعا، وأن الحاجة التعليمية فيها توجب طريقة موضوعية تسير من البسيط إلى المركب، فلم يعد يهضم فيها الأسلوب الفروعي القديم الذي لا تقام فيها الفروع على أصولها في نظرية كلية جامعة)(2).

الفرع الثالث: تأثره بالقانون الوضعي.

لقد جمع الشيخ الزرقاء بين التكوين الشرعي والقانوني، أما عن تكوينه الشرعي فغير خافٍ فقد درس عند والده الشيخ أحمد الزرقاء في المدرسة الخَسرَوِيَّة و لازمه في دروسه خارج المدرسة في جامع آل الأميري (جامع الخير) و في الجامع الأموي الكبير بمدينة حلب، و مما قرأه على والده حاشية بن العابدين في المدرسة الشعبانية، كما درس على محمد الحنيفي (1262هـ-1342هـ) كذلك في الخسروية ودرس على محمد راغب الطباخ (1293هـ-1370هـ) وغيرهم (3)، وأما عن تكوينه القانوني فقد التحق بالجامعة السورية عام 1933م وتخرج من كلية الحقوق وأحرز الدرجة الأولى بها، ثم حصل على دبلوم الشريعة الإسلامية من كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول بمصر عام 1947م، وقد أسندت إليه وظيفة المحاماة لمدة عشر سنين بعد تخرجه من كلية الحقوق أمام المحاكم الوطنية والمختلطة وعُيِّن مدرِّسا للحقوق المدنية والشريعة في كلية الحقوق في الجامعة السورية في عام 1944م، ودرَّس القانون المدني بها كذلك، وقام بتدريس المدخل للعلوم القانونية وقواعد القانون المدني الوضعي في كلية الشريعة بالجامعة السورية أيضا(4).

ولِما له من تكوين قانوني ومشاركات في المحاماة وتدريس للقانون فقد اهتم الشيخ مصطفى بتقريب الفقه الإسلامي من القانون الوضعي في صياغته، حيث يقول عن الصياغة الفقهية القديمة للأحكام المدنية (وهذه الأحكام الشرعية المدنية مما في كتب الفقه والمجلة لدينا لم تعرض إلى اليوم بأسلوب البحث الموضوعي على نسق ما نشاهده في مؤلفات القانون المدني المهيأ للدراسة الجامعية في الأمم الأجنبية، ككتب (جوسران) و(كابيتان) مثلا في القانون المدني الفرنسي، بل كانت جميع

شروح المجلة والكتب الفقهية الأخرى قائمة على طريقة شرح المواد مفردة، وسرد الأحكام متفرقة)(5) ، فلذلك قد جعل الشيخ الزرقاء نصب عينيه في الصياغة الفقهية الجديدة بناء نظريات عامة من الفقه الإسلامي تشبه النظريات القانونية كنظرية الالتزام العامة في الفقه القانوني الأجنبي الحديث.

الفرع الرابع: حضوره ومشاركته بعض المؤتمرات الغربية التي انتهت بضرورة تجديد الفقه ليستفيد منه علماء القانون الدولي المقارن.

الناظر في كتب الشيخ الزرقاء يلمس رغبته في إظهار مزايا التشريع الإسلامي وإظهار ما يحتوي عليه من مبادئ وتنظيمات زاخرة لفقهاء القانون; ولقد كانت هذه الرغبة حاديه إلى تجديد الصياغة الفقهية في ما سمَّاه السلسلة الفقهية، وقد تكَوَّنَتْ عنده بعد ما رآه من إرادة جادة من بعض المؤتمرات الغربية التي عقدت في وقته وشارك في بعضها وانتهت إلى تمجيد الفقه الإسلامي والرغبة في الاستفادة من مادته، ومن هاته المؤتمرات "أسبوع الفقه الإسلامي" الذي عقدته شعبة الحقوق الشرقية من المجمع الدولي للحقوق المقارنة في كلية الحقوق من جامعة باريس، وقد كان هو من المدعوِّين إليه عن كلية الحقوق السورية، وقد أكَّد فيه المؤتمرون على رغبتهم في أن يظل أسبوع الفقه الإسلامي يتابع أعماله سنة فسنة، وقد كان أملهم في أن تؤلف لجنة لوضع موسوعة فقهية تسهل الرجوع إلى مؤلفات هذا الفقه(6) ، وقد كان الشيخ مصطفى الزرقاء من الفاعلين في تحقيق هذا الأمل الذي انتهى واكتمل في الموسوعة الفقهية الكويتية كما هو معروف.

وقد ذكر الشيخ مصطفى الزرقاء هذا المؤتمر في مقدمة سلسلته الفقهية وذكر ملحقا في آخر تاريخ التشريع في بداية السلسلة تناول فيه بعض مقررات المؤتمرات القانونية الدولية وشهادة أقطاب القانون حول مزايا الفقه الإسلامي; ذكر ذلك كله ونبَّه عليه قبل أن يبدأ في سرد النظريات الفقهية ليبين أن من أهداف سلوكه سبيل التجديد في طرح الفقه الإسلامي هو التعريف بالفقه الإسلامي لفقهاء القانون الدولي سواء عرضه في شكل قوانين أو موسوعات أو نظريات فقهية.

الفرع الخامس: رغبته في تطبيق الشريعة الإسلامية.

شهد الشيخ مصطفى فترة ترك العمل بالشريعة الإسلامية واستبدالها بقوانين وضعية ذات أصول أجنبية، وقد آلم هذا العمل المخلصين في ذلك الوقت، وقد كان أكبر مخرج يتمسك به التاركون لتطبيق شرع الله عز وجل هو عدم صلاحية كتب الفقه الإسلامي لتطبيقها كقانون وغياب شرط القانون فيها من صيغة آمرة وموجزة وجازمة وترتيب يسهل على القضاة الأخذ منه... فلذلك دفع هذا العلماء ومنهم الشيخ مصطفى الزرقاء إلى إنشاء نظريات فقهية كالنظريات القانونية تمهيدا لصياغة قوانين مستمدة من الفقه الإسلامي، يقول الزرقاء (وقد كنا نبغي أن تكون هذه السلسلة الفقهية التي نصوغها وهي ((الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد)) تمهيدا لقانون مدني حديث نخرجه في البلاد السورية مستمدا من الفقه الإسلامي في مذاهبه الغنية)(7).

ويؤكد رغبته في تطبيق الشريعة والتي من أجلها سعى إلى الصياغة الجديدة في قوله (فأمنيتنا أن ننشئ قانونا مدنيا يصل تشريعنا الحقوقي وحاجاتنا الحديثة فيه بماض فقهي مجيد زاخر، قابل – بعظيم مبادئه ومرونة قواعده ومبانيه– أن يستجيب لكل ما تستدعيه حاجات المجتمع المدني الصالح وتطوراته الاقتصادية والاجتماعية والعرفية)(8).

ولقد اعتبر الزرقاء التقنين من الفقه هو السبيل الوحيد لحياته...فهو الوسيلة الوحيدة لوضع الفقه موضع العمل والتطبيق، وإخراجه من حيز النظريات إلى حيز العمليات، فالفقه أحكامه كلها بمثابة نصوص تشريعية، والقانون الذي لا يطبق هو في حكم الميت(9).

ولِمَا للتقنين من أهمية عنده فقد شارك في كثير من التقنينات التي صيغت من الفقه الإسلامي كقانون الأحوال الشخصية الصادر في سوريا عام 1953م ومشروع قانون الأحوال الشخصية لمصر وسوريا في عهد الوحدة بينهما (1958م/1961م)، ومشروع القانون المدني العربي الموحد المستمد من الفقه الإسلامي(10).

ولقد كان من المهتمين بأمر الموسوعة الفقهية وشارك فيه مشاركات فعالة حتى كان خبيرا للموسوعة الفقهية الكويتية في بداياتها، وما اهتمامه بأمر الموسوعة الفقهية إلا لإيمانه بأن الموسوعة الفقهية تعبد الطريق للتقنين الفقهي من كل المذاهب الفقهية وأنها الطريق لتوحيد الحكم القضائي عن طريق تقنين موحد للبلاد العربية، لأنها تعرض الفقه الإسلامي بطريقة المقارنة بين المذاهب الفقهية بعيدا عن التعصب المذهبي فتبين ما فيه من نظريات قانونية وحلول منطقية سديدة لمشكلات التعامل وقضاياه(11).

المطلب الثاني: ضرورة التجديد الفقهي كما يراها الشيخ مصطفى الزرقاء.

إن الظروف التي عاشها الشيخ الزرقاء، والمؤتمرات التي شارك فيها وحضرها، والحياة التي كان متفاعلا معها (سواء الحياة الاجتماعية أو السياسية أو غيرها)، ودراسته وتدريسه للقانون الوضعي مع تمكنه من الفقه الإسلامي، وطبيعة تكوينه الفقهي الحنفي، وتنوع مجالات دراسته من شرعية وأدبية وقانونية، وتوقد نفسه وهمته التوَّاقة للتغيير; كل هذا أنتج عند الشيخ الزرقاء إيمانا عميقا بضرورة تجديد الفقه الإسلامي كي يساير الحياة ويواكب العصر، والعوامل التي جعلته يؤمن بضرورة التجديد متعددة سأذكر بعضها في هذا المطلب كالتالي:

الفرع الأول: تجديد صياغة الفقه الإسلامي كي يَسهُل تعلُّمه لمختلف طوائف المجتمع.

يعتبر غرض التعليم دافعا مُهِّماً عند الشيخ مصطفى الزرقاء لتجديد طريقة التأليف في الفقه الإسلامي، فقد كانت سلسلته الفقهية طريقة جديدة في التأليف الفقهي تَمَسَّك فيها بالطابع والأسلوب التعليمي الذي يتناسب مع طلاب الشريعة والحقوق في الجامعات الحديثة، فقد وضع نصب عينيه أن الطلاب في هاته الجامعات لا يملكون خلفية شرعية كافية للتعمق في الفقه فبسط لهم

الفقه في شكل نظريات فقهية تُمثِّل الهيكل الأساسي الذي يتكون منه الفقه الإسلامي، فكان كتابه المدخل كما يقول (مدخلا موطأً يعلِّم الطالب الجامعي المفاهيم الأساسية ومنهج التفكير الفقهي السديد، وليس تفاصيل وفروع الأحكام الفقهية التي تعج بها كتب الفقه التقليدية)(12) وكثَّر أمثلته بما يتناسب مع حاجة التعليم.

ولهذا السبب – التعليم- فقد أعاد صياغة الفقه الإسلامي في شكل نظريات فقهية والتي هي عبارة عن دساتير ومفاهيم كبرى يؤلف كلٌّ منها على حِدَة نظامًا حقوقيًّا موضوعيًّا منبثًّا في الفقه الإسلامي، كانبثاثِ الجملة العصبيَّة في نواحي الجسم الإنساني، وتَحكُّم عناصر ذلك النظام في كل ما يتصل بموضوعه من شُعَبِ الأحكام، وذلك كفكرة الملكيَّة وأسبابِها، وفكرة العقد وقواعده ونتائجه، وفكرة الأهلِيَّة وأنواعها، ومراحلها وعوارضها، وفكرة البُطلان والفساد والتوقُّف، وفكرة الضمان وأسبابه وأنواعه، وفكرة العرف وسلطانه على تحديد الالتزامات، إلى غير ذلك من النظريات الكبرى، التي يقوم على أساسها صرحُ الفقه بكامله، ويصادف أثر سلطانها في حلول جميع المسائل والحوادث الفقهيَّة (13) ، وفائدة هذه النظريات أنها تعطي ملكة فقهية عاجلة لا يتوصل إليها الطالب إلا بعد دراسة تفاريع الأحكام والربط بينها واكتشاف بناءاتها، فدراسة النظريات أولا يعطي ملكة فقهية عاجلة مسبقة للطالب المبتدئ.

ولعل تكوينه القانوني وتدريسه الفقه لغير المختصين فيه (طلبة الحقوق والقانون) هو ما جعله ينحو هذا المنحى في التأليف الفقهي لأن النظريات منشأها القانون الغربي.

الفرع الثاني: مواكبة العصر:

إن الغرض من التجديد الفقهي هو مواكبة العصر أي تجديد الفقه الإسلامي حتى يستطيع أن يتماشى مع العصر، ولقد كان دافع الشيخ الزرقاء إلى التجديد هو إيمانه بضرورة مواكبة العصر سواء في طريقة التأليف الفقهي أو في الأمثلة الفقهية أو حتى في آليات النهوض بهذا الفقه، وكتطبيق لما آمن به الشيخ الزرقاء فقد جاءت كتبه كلها مواكبة للعصر في بساطة الأسلوب وحداثة الأمثلة الفقهية واحتواءها على المقارنات الفقهية والقانونية، كما ساهم في ابتكار طرق للتأليف لم تكن معروفة من قبل والتي منها التقنين الفقهي الذي يصاغ فيه الفقه الإسلامي في شكل مواد قانونية مرقمة ومتسلسلة ومرتبة على غرار القوانين الوضعية، ولقد كان الشيخ يبغي من سلسلته الفقهية أن تكون تمهيدا لقانون مدني سوري مستمد من الفقه الإسلامي من مختلف مذاهبه (صرح بهذه الرغبة في مقدمة كتابه المدخل ج1ص21) كما شارك في وضع قانون الأحوال الشخصية في سوريا وفي صياغة مشروع قانون الأحوال الشخصية لمصر وسوريا ومشروع القانون المدني العربي الموحد الذي ابتدأته جامعة الدول العربية عام 1975م ولم ينجز منه حتى عام 1984م إلا الباب التمهيدي للقانون ونصوص النظرية العامة للالتزامات.

ومن طرق التأليف الجديدة التي ساهم فيها بغرض مواكبة العصر هي الموسوعات الفقهية واعتبرها هي المرحلة الجديدة التي يجب أن يجتازها تدوين الفقه الإسلامي لكي يظهر بها جوهره، ويدنو بها ثمره، والموسوعة الفقهية هي أن يصاغ الفقه الإسلامي في شكل مصطلحات فقهية مرتبة ترتيبا أبجديا يسهل الرجوع إليها كما يسهل الرجوع إلى الموسوعات القانونية والعلمية وغيرها، وقد انْقَدَحَتْ فكرة الموسوعات في ذهن الشيخ الزرقاء بعد مشاركته في أسبوع الفقه الإسلامي الذي عقدته شعبة الحقوق الشرقية من المجمع الدولي للحقوق المقارنة في باريس سنة 1951م، وكان من توصياته العمل على إنشاء معجم للفقه الإسلامي يسهل الرجوع إلى مؤلفات الفقه، فانبرى الشيخ لتحقيق هذا الأمل فكان عنصرا بارزا في انشاء الموسوعات الفقهية حتى اختارته وزارة الأوقاف الكويتية خبيرا للموسوعة التي انشأتها.

وكذلك من أجل هذا الغرض- مواكبة العصر- كان من المساهمين في المجامع الفقهية، وتميزت تدخلاته في المجامع بفهمه للواقع ومحاولة إيجاده حلولا لمشكلات العصر حتى اتهمه بعض المغرضين والمتعصبين بالتسيب والخضوع للواقع.

الفرع الثالث: النهوض بالفقه الإسلامي حتى يكون فاعلا في حياة الناس ومواكبا للمستجدات.

وهذا هو الهدف الرئيسي للتجديد الفقهي، ولذلك كان الشيخ الزرقاء مهتما بالآليات التي تنهض بالفقه الإسلامي وتجيب على المستجدات، والتي منها المجامع الفقهية والتي اعتبرها محققة لمبدأ الشورى وتنفي المحاذير التي تنشأ من الاجتهاد الفردي، وقد كان مشاركا في كثير من المجامع الفقهية، فقد اختاره مجلس رابطة العالم الإسلامي لعضوية مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة منذ إنشائه عام (1398هـ/1978م)،وعضوا خبيرا في مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، وقدم للمجتمعين دراسات فقهية عديدة بمواضيع فقهية و طبية و اقتصادية معاصرة، بالإضافة إلى ذلك فقد اختارته المملكة الأردنية عضوا في مجلس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) في عمان منذ عام 1981م(14).

الفرع الرابع: الرد على الطعون الموجهة للفقه الإسلامي.

لقد عاش الشيخ فترة إهمال العمل بالشريعة الإسلامية وسقوط الخلافة، وكتبرير لما فعله الحكام من إلغاء العمل بشرع الله تبارك وتعالى فقد اتهموا الشريعة الإسلامية بالنقص والقصور عن مواكبة العصر، فلذلك كانت كتب الشيخ الزرقاء كلها تفوح بالدفاع عن الشريعة والفقه الإسلامي، وكذلك تميزت كتاباته الفقهية بالمقارنة بين القانون والشريعة لكي يبين أفضلية شرع المولى عز وجل، وقد يعلل لبعض الأحكام لينفي الشبهة عنها ويبين معقوليتها، وقد يناقش بعض الشبه الملصقة بتطبيق شرع الله تعالى ليدحض الشبهة عن شرع الله تعالى كما فعل مع حرمة الربا ورجم المحصن وغيرها.

الفرع الخامس: التعريف بأفضلية الفقه الإسلامي على باقي التشريعات.

الناظر إلى كتب الشيخ مصطفى يجد أنه لا يألو جهدا في سبيل الدفاع عن الشريعة الإسلامية وبيان أفضليتها، بل وكان هذا هو السبب في إعادة صياغة الفقه الإسلامي صياغة جديدة، حيث يقول في مقدمة سلسلته الفقهية(هذا وقد رأينا أن خير عمل لنا بعد تلك الجناية التي جنتها على مجد العروبة والفقه أيدي شعوبية أثيمة، هو أن نتابع صياغة هذه السلسلة الفقهية الجديدة بتبسيط وإحكام، كي يعرف الجيل العربي الحقوقي الجديد ما أفاد وما أضاع، فنفتح له طريق الرجوع بعد أن سلك من المعرفة ما يحكم به على تلك الجناية وجناتها.

فلذا عمدنا إلى توسيع هذا المدخل الفقهي العام في طبعته الثالثة هذه التي صدر القانون المدني خلالها(المستمد من القانون الفرنسي)، ليكون هو والأجزاء التي تليه حجة الفقه العربي الإسلامي لأنصاره على أعدائه، وموقظا في الجيل العربي الناشئ غيرة على تراث فقهي ليس لأمة مثله في تاريخ التشريع)(15) .

المطلب الثالث: تجديد الفقه الإسلامي كما يراه الزرقاء.

لقد جعل الشيخ مصطفى الزرقاء همَّه التجديد الفقهي وصرف له حياته كلها، فأصبح بحق فقيه العصر والمجدد للفقه بشهادة معاصريه، واتَّخذ التجديد الفقهي عنده أشكالا سألخصها في أربعة محاور: التجديد في طريقة عرض المادة الفقهية، والتجديد في طريقة التأليف الفقهي، والتجديد في الوسائل التي تنهض بالفقه الإسلامي، والتجديد في الفتوى.

الفرع الأول: التجديد في طريقة عرض المادة الفقهية.

تميزت طريقة عرض المادة الفقهية عند الشيخ الزرقاء بسهولة العبارة والسلاسة والبساطة وحسن التفريع والتنظيم، ويهتم كثيرا بضبط المصطلحات لما لها من أهمية في إجلاء المعنى ويضبط التقسيمات قبل الخوض في المضامين، ويراعي الأمثلة الواقعية ويبعد الأمثلة التي عفى عنها الزمن، ويتطرق إلى رأي القوانين الوضعية في المسائل الفقهية حتى أن كتبه كلها تصلح لأن تكون مرجعا في الدراسة المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ولا يقتصر على رأي مجلة الأحكام العدلية بل يذكر رأي القانون السوري ورأي القوانين الأخرى كالمصري والألماني وغيرها، ولا يقتصر على المذهب الحنفي الذي ينتمي إليه بل يخرج عنه إن تبين رجحانه أو اقتضت المصلحة، ويقارن بين المذاهب الفقهية بحرية واستقلالية ولا يتعصب ولا يهتم كثيرا بتفصيل الآراء الفقهية، وتميزت طريقته في عرض الفقه بدمج القواعد الفقهية والاستدلال بها في تقرير الأحكام، ولا يألو جهدا في إبراز مميزات الشريعة الإسلامية خاصة في المواضيع الكبرى والتي تثير جدلا في العصر كالربا والحدود...

الفرع الثاني: التجديد في طريقة التأليف الفقهي.

لقد تميز التأليف الفقهي قديما بنوع من التعقيد والاختصار، وقلة تنظيم المسائل الفقهية وتبويبها، بحيث أن الباحث المعاصر يصعب عليه الرجوع إلى المسألة الفقهية في كتب الفقه القديمة، وقد يحجم عن مطالعتها لصعوبة تناولها، وهذا ما جعل الشيخ الزرقاء (كغيره من فقهاء العصر) يسعى إلى ابتكار طرق للتأليف تساير العصر، ومن هذه الطرق: النظريات الفقهية والتقنين الفقهي والموسوعات الفقهية.

– النظريات الفقهية:

تعتبر النظريات الفقهية طريقة للتأليف الفقهي مبتكرة تضاهي النظريات القانونية الغربية، وهي تقوم على عرض الفقه الإسلامي في شكل مواضيع حقوقية كبرى تمثل الهيكل الأساسي للفقه الإسلامي وهي منبثة في كل فروع الفقه كانبثاث السيالة العصبية في الجسم كفكرة الملك والعقد والالتزام وغيرها(كما وسلف أن ذكرت) ، فلا يُعرَض الفقه في شكل فروع بل تُعرَض الفروع في هيكل موضوع عام يمثل موضوع النظرية موزعة على مواضيع جزئية تمثل هيكل النظرية من تعاريف وأركان وشروط وأمثلة ومستثنيات وغيرها (16).

ولا يمارِي أحد من الذين تطرقوا لموضوع النظريات الفقهية في إسهام الشيخ الزرقاء في موضوع النظريات الفقهية بكتبه" المدخل الفقهي العام" "والمدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي" "والفعل الضار والضمان فيه"، والتي تعتبر بحق طريقة في التأليف جديدة لأن الفقهاء من قبل كانوا يصوغون الفروع الفقهية متناثرة في أبوابها يصعب ضبطها بضابط لكنه صاغها في نظريات ذات بناء محكم متماسك تربط الفروع في ذهن الطالب وتنمي الملكة الفقهية عنده حيث يستنبط الأحكام بناء على تلك الملكة العاجلة التي اكتسبها من دراسة النظريات.

– الموسوعات الفقهية:

لقد كانت الموسوعة الفقهية حلم الشيخ الزرقاء الذي لا طالما سعى لتحقيقه، لأنه رأى بأن إنشائها ضرورة ينبغي أن يتجاوزها تدوين الفقه الإسلامي لكي يظهر بها جوهره ويدنو ثمره، ولقد تحمس لهاته الفكرة بعد ما حضر (أسبوع الفقه الإسلامي) الذي عقدته شعبة الحقوق الشرقية في باريس وكان من توصيات هذا المؤتمر ضرورة إنشاء معجم للفقه الإسلامي يسهل الرجوع إلى مؤلفاته فيكون موسوعة فقهية تعرض فيها المعلومات الحقوقية الإسلامية وفقا للأساليب الحديثة (17) ، بحيث يصاغ فيها الفقه الإسلامي على شكل مصطلحات فقهية مرتبة ترتيبا أبجديا يسهل الرجوع إليها، ولقد كان للشيخ الزرقاء إسهاما كبيرا فيها منذ بدايتها كأول مشروع للموسوعة الفقهية في

جامعة دمشق وكان عضوا مؤسسا فيها إلى أن تبنت وزارة الأوقاف الكويتية المشروع ودعت الشيخ الزرقاء ليكون خبيرا للموسوعة التي انتهت الى" الموسوعة الفقهية الكويتية".

– التقنين الفقهي:

وهو صياغة الفقه الإسلامي (بمختلف مذاهبه أو من مذهب واحد) على شكل قوانين آمرة موجزة متسلسلة ومرتبة كالقوانين الوضعية، وعرفه الزرقاء بأنه جمع الأحكام و القواعد التشريعية المتعلقة بمجال من مجالات العلاقات الاجتماعية و تبويبها و ترتيبها و صياغتها بعبارات آمرة موجزة واضحة في بنود تسمى مواد ذات أرقام متسلسلة، ثم إصدارها في صورة قانون أو نظام تفرضه الدولة و يلتزم القضاة بتطبيقه بين الناس (18).

ولقد أسهم الشيخ الزرقاء إسهاما كبيرا في تقنين الشريعة الإسلامية وفي وضع قوانين مدنية مستمدة من الفقه الإسلامي، حيث أولى مسألة التقنين أهمية كبيرة حتى أنه اعتبر أن تقنين الفقه الإسلامي هو سبيل حياة الفقه الإسلامي واستمرار تطبيقه، فهو الوسيلة الوحيدة لوضع الفقه موضع العمل والتطبيق(19)، وقد أعاد صياغة الفقه الإسلامي صياغة تقترب من الأذواق القانونية الحديثة وكان يبغي من هذه الصياغة الجديدة أن تكون تمهيدا لقانون مدني يصدر في سوريا، وقد كانت للشيخ الزرقاء مشاركات في التقنينات التي وضعت في وقته، وقد ذكرتها سابقا (قانون الأحوال الشخصية ، ومشروع قانون الأحوال الشخصية لمصر وسوريا ، ومشروع القانون العربي الموحد المستمد من الفقه الإسلامي)(20).

الفرع الثالث: التجديد في الوسائل التي تنهض بالفقه الإسلامي.

وأقصد بالوسائل الآليات التي ابتكرت حديثا لإعادة بعث الفقه الإسلامي وهي: المؤتمرات والندوات الفقهية، والمجامع والمجالس الفقهية، والمجلات التي تعنى بالفقه الإسلامي، ولقد كان الشيخ الزرقاء من السباقين إليها لإيمانه بأهميتها في تحريك عجلة الفقه الإسلامي وتحديثه بما يناسب العصر وتعريف أهل القانون والفقه المقارن في أنحاء العالم بالثروة التشريعية الإسلامية، والإجابة عن المستجدات الفقهية، وفي ما يأتي ذكر لبعض مشاركاته فيها:

– أسبوع الفقه الإسلامي: عقد أسبوع الفقه الإسلامي في شعبة الحقوق الشرقية من (المجمع الدولي للحقوق المقارنة) في كلية الحقوق من جامعة باريس برئاسة السيد (ميو) أستاذ التشريع الإسلامي في كلية الحقوق بجامعة باريس، وقد انتهى المؤتمرون الى أن مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة (حقوقية تشريعية) لا يُمارَى فيها، وأن اختلاف المذاهب الفقهية يحتوي على ثروة كبيرة من المفاهيم والمعلومات، وأعلنوا رغبتهم في أن يظل أسبوع الفقه الإسلامي يتابع أعماله سنة فسنة، وأعلنوا عن رغبتهم كذلك في إنشاء موسوعة فقهية تعرض المعلومات الحقوقية الإسلامية وفقا للأساليب الحديثة.

– مشاركاته في المجامع: فقد كان مشاركا في المجمعين (المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة)، وقدَّم بحوثا عدة في قضايا فقهية معاصرة، وقد تميز بجرئته في الطرح واستقلاليته وقد انفرد في بعض المجامع برأي خاص كتفرده في مسألة التأمين حيث ذهب المجمع إلى حرمة التأمين التجاري إلا الشيخ الزرقاء انفرد بجوازه وكذلك انفرد بجواز اعتبار الحساب الفلكي في تحديد بداية الصيام وكذا انفرد في مسألة من أين يحرم القادم بالطائرة للحج حيث رأى بأنه يحرم حين هبوطه من الطائرة وليس في الطائرة فوق الميقات المكاني المحدد له.

– ولقد كانت له مقالات عدة وفتاوى في مجلات محكمة كمجلة الوعي الإسلامي الكويتية ومجلة حضارة الإسلام ومجلة المسلمون ومجلة الأمة القطرية ومجلة التمدن الإسلامي، وقد جمع تلميذه مجد أحمد مكي نَزْرًا من مشاركاته في هاته المجلات وخاصة مجلة الوعي الكويتية ومجلة حضارة الإسلام في كتابه فتاوى مصطفى الزرقاء وأقره الشيخ على هذا الكتاب بعدما قرأه.

الفرع الرابع: التجديد في الفتوى.

تتميز فتاوى الشيخ الزرقاء (والتي جمع كثيرا منها تلميذه مجد أحمد مكي في كتاب فتاوى مصطفى أحمد الزرقاء) بالتجديد سواء من حيث الشكل وكيفية صياغة الفتوى أو من حيث المضمون.

فمن حيث الشكل فإن الشيخ الزرقاء لا يقتصر على إجابة المستفتي بقوله يجوز أو لا يجوز بل يمهد له بما يعينه على تقبل الفتوى والاقتناع بها والامتثال لها، ويفصل الفتوى إذا اقتضى الأمر حتى إن بعض فتاويه تصلح أن تكون بحثا وقد يختصر إذا رأى الاختصار، ويعلل للسائل الفتوى بما يرفع الحرج والشبهة عنه وقد يذكر الحكم مقرونا بعلته، ويبين المخرج الفقهي عند العسر بما لا يخرج عن الشريعة الإسلامية، ويقرن الحكم الديانى بالحكم القضائي لإفادة المستفتي بل ويذكر رأي القانون الوضعي في المسألة، وقد يحيل المستفتي في نهاية الفتوى إلى كتاب أو مرجع يتوسع فيه السائل إن أراد أن يستوفي الموضوع، ولا يلقي الكلام على عواهله بل يقيد ويضع الشروط والضوابط للفتوى كي لا تحمل فتاويه على غير محملها، وفي بعض الأحيان يعيد نص المسألة مضبوطا وموضحا كأن يقول سألتني عن كذا وكذا في حالة كذا وكذا كي يضبط السؤال ضبطا جيدا، ويستدل بالقواعد الفقهية في فتاويه لتأثره بها ولإيمانه بأهميتها في ضبط المسائل والتفريعات.

وأما تجديده في مضمون الفتوى فقد تميزت فتاويه بالتجديد في فهم النصوص الشرعية فينظر إليها نظرا مستقلا متحررا عن المذاهب الفقهية وإن كان يجلها ويحترمها ولا يكتفي بظواهر النصوص بل يغوص في مقاصد الشرع والعلل من وراء النصوص ، وتميزت فتاويه كذلك بمراعاة وفهم الواقع فهما دقيقا وبناء الحكم على ذلك الفهم.

خاتمة:

بعد هذا العرض يمكن استخلاص أن الشيخ الزرقاء قد آمن بضرورة التجديد الفقهي ليسهل تعليمه وتعَلُّمه للمبتدئين وغير المتخصصين فيه ولكل طوائف المجتمع، وكذلك لمواكبة العصر والإجابة على المستجدات، وكي لا تتهم الشريعة بعدم صلاحيتها لكل زمان ومكان وأن القانون الوضعي أولى بالتطبيق منها، وليكون الفقه الإسلامي هو المؤثر في الواقع، وهذا الاقتناع –ضرورة التجديد– تكوّن عند الشيخ الزرقاء نتيجة لظروف عاشها وعوامل كانت سببا لسلوكه طريق التجديد والتي منها: حضوره فترة تبديل الحكام لشرع الله تعالى والاستعاضة عنه بقانون وضعي والطعن في الشريعة الإسلامية مما أنتج عنده رغبة في إعادة تطبيق الشريعة وحُرْقة لتقنينها، وتدريسه الفقه الإسلامي للمبتدئين وطلاب الحقوق والقانون، وتأثره بالقانون الوضعي بعد أن درَسه ودرَّسه، وحضوره بعض المؤتمرات التي خلصت إلى التأكيد على ضرورة تجديد الفقه الإسلامي كي يستفيد منه رجال الحقوق والقانون المقارن.

فلذلك سعى إلى تجديد الفقه سواء في كيفية عرض المادة الفقهية أو في ابتكار طرق مواكبة للعصر في عرض الفقه الإسلامي كالتقنينات والموسوعات والنظريات الفقهية، بالإضافة الى مساهمته في خلق آليات تنهض بالفقه وتجيب على المستجدات كالمؤتمرات والندوات الفقهية والمجامع والمجالس وغيرها.

الهوامش:

1- انظر: المدخل الفقهي العام: مصطفى أحمد الزرقاء، دار القلم دمشق سوريا، الطبعة الثالثة (1433هـ-2012م)، (ج1ص22).

2- المرجع السابق: (ج1ص29).

3- أنظر: فتاوى مصطفى الزرقاء: اعتنى بها محمد أحمد مكي، دار القلم دمشق سوريا، الطبعة الرابعة (1431هـ-2010م)، (ص28)، علماء ومفكرون عرفتهم: محمد المجذوب، دار الشواف للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الرابعة1992م، (ج2 ص343).

4- أنظر: علماء ومفكرون عرفتهم: محمد المجذوب، (ج2 ص351)، علماء وأعلام كتبوا في مجلة الوعي الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى (1432هـ-2011م)، (ج1 ص507)، العلامة الفقيه .. الشيخ مصطفى الزرقاء: مقال لمحمد الصباغ منشور في مجلة الرائد، العدد : 212 في جمادى الأولى 1420 هجري، سبتمبر 1999 ميلادي.

5- المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقاء، (ج1ص27).

6- المرجع السابق، (ج1ص26،23).

7- المرجع السابق، (ج1ص21).

8- المرجع السابق، (ج1ص21).

9- فتاوى الزرقاء: اعتنى بها محمد أحمد مكي، (ص373).

10- أنظر: المدخل الفقهي العام: (ج1ص 262،266، 284، 304)، علماء ومفكرون عرفتهم: محمد مجذوب، (ج2 ص368).

11- أنظر: علماء ومفكرون عرفتهم: محمد مجذوب، (ص364)، فتاوى مصطفى الزرقاء: محمد أحمد مكي، (ص370).

12- المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقاء، (ج1ص17).

13- نفس المصدر، (ج1ص329).

14- أنظر: فتاوى مصطفى الزرقاء: محمد أحمد مكي، (ص32-31).

15- المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقاء، (ج1 ص23).

16- انظر: المدخل الفقهي العام: مصطفى أحمد الزرقاء، (ج1ص329)، الفقه الإسلامي وأدلته: وهبة الزحيلي، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية (1985م- 1405هـ)، (ج4 ص7)، نظرية الضمان في الفقه الإسلامي: محمد فوزي فيض الله، مكتبة دار التراث الكويت، الطبعة الثانية (1406هـ-1986م)، (ص43)، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية: علي جمعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة، الطبعة الأولى (1417هـ- 1996م)، (ص 146).

17- المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقاء، (ج1ص26).

18- انظر: المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقاء، (ج1 ص313)، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية: يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى(1414هـ-1994م)، (ص 259)، فتاوى علي الطنطاوي: علي الطنطاوي، جمع وترتيب: مجاهد ديرانية، دار المنارة جدة السعودية، الطبعة الأولى(1405هـ-1985م)، (ص124).

19- فتاوى الزرقاء: مجد أحمد مكي، (ص373).

20- أنظر: المدخل الفقهي العام: (ج1ص 262،266، 284، 304)، علماء ومفكرون عرفتهم: محمد مجذوب، (ج2 ص368.